ـــوبات «العلم الوطني» تعيده إلى اللجنة التعليمية

■ الـفـضـل: ما يحدث من خراب بسبب عدم تطبيق القانـــون والبعض يتحدث علناً عـــن تجهيـــز مقاتلين وذبح أناس

نبيل الفضل متحدثا

أحمد المليفي يؤكد أهمية الملف التعليمي

■ طـرأت علينا ثـقـافـة جـديـدة مستوردة متعمدة وهي الإساءة للوطن وانـعـدام الشعور بالانتماء

ـــلال أحداث سوريا في التأجيج ـــى مجتمعنا المسالم

الضالة، ونشجب بشده هذه السلوكيات المتطرفة والدخلية على مجتمعنا الآمن.

إن بلادنا الكويت لا تتحمل مثل هذا التصعيد الخطير الذي يهدد أمن المواطنين ويزعزع استقرار الوطن لذلك فإننا نطالب الحكومة القيام بدورها والنهوض بمسؤولياتها لوأد الفتنة قبل استفحالها، وان تضرب بعصا القانون كل من يحاول ترويج خطاب الكراهية ويهدد نسيجنا الاجتماعي ويضرب لحمتنا الوطنية في مقتل، اذ لم يسبق لأي متطاول ان بلغت فيه الجرأة الى الحد الذي يهدد فيه جهارا نهارا بتجييش الآلاف من شبابنا والزج فيهم الى التهلكة في قضايا خارجية لا دخل لمجتمعنا بها، كما لم يسبق ان بلغت الجسارة بأحد الى درجة ان اعلن صراحة عن جمعه اموالا طائلة خارج مظلة القانون، ومع ذلك لا تتحرك الجهات المعنية في الدولة لمسائلته عن الكيفية والطريقة التي جمع بها الاموال.

ان هذه السلوكيات المتطرفة خارجة عن اطار الدين والوطنية والدستور والانتماء لهذا الوطن، وفيها اذكاء لنار الطائفية وتهديد مباشر لأمن مجتمعنا الذي يقاوم منذ الأزل جميع المحاولات الساعية لشق وحدة الصف والتكسب الرخيص من الاختلافات المذهبية والقبلية والفئوية.

لذلك فإن مسؤولياتنا كشعب وكنواب تحتم علينا الوقوف والحفاظ على وحدتنا الوطنية، وعليه فإننا نكرر الدعوة للحكومة بتطبيق القانون على من يضمر الشر ببلادنا.. الكويت بيتنا وملاذنا الآمن الذي به نذود ونحتمي – من بعد الله تعالى – ولن نسمح إطلاقا للتطرف الأعمى او السلوكيات المريضة ان تهدم بيتنا الكبير.

عبدالله المعيوف

■ المعيوف: أين الحكومة من قانون نبذ الكراهية وأين هي من التحرك لوأد الفتنة؟

■ المليفي: عدم الاستقرار السياسي جزء من مشكلة التعليم.. وقضيتنا الأساسية هي الإنسان

البيرق له اعتبار لدى القبائل والعشائر.

خالد الشليمي: التعديل الأخير يعاقب بغرامة لا تتجاوز 5000 آلاف دينار لكل من يخل قولاً وفعلاً بالعلم الوطني أو لا يقف له احتراماً، الغي موضوع الحبس وتم الاكتفاء بالغرامة، وهناك تعديل إضافي يعاقب بغرامة لا تزيد على 1000 دينار لكل من مزق العلم او اهانه بأي صورة من الصور و3000 آلاف لمن لا يقف للعلم.

سعدون حماد: الغي موضوع الحبس وتحدد التعديل في الغرامة.

وزير الإعلام سلمان الحمود: بدون الحبس نوع من التعدي على الرمز، ومن الممكن ان نتجاوز لمن لا يقف للعلم ونقوم بغرامته.

يعقوب الصانع: للدرجة العلم رخيص غرامة 3000 دينار اتجاه ديني لا يقف ممكن لكن يدوسه ويحرقه وتبون عقوبته 3 آلاف.

علي العمير: لا نريد أن نبالغ في العقوبة حتى نضع القاضي في حرج اما من يمزق العلم ويحطه تحت ارجوله هذا ينطق فوراً، من الممكن ان نفصل المادة ولكن ليس كل عقوبة حبساً.

عدنان عبدالصمد: التعديلات تكون في المداولة الأولى والخبصة عن ما ادرى ليش ولا نسلم اعادة القانون ودراسة التعديلات في اللجنة.

الرئيس: يؤجل القانون الى جلسة الثلاثاء.

وزير الإعلام: الأفضل اعادته الى اللجنة لان هناك اشياء تسيء الى القانون.

أحمد المليفي: هذه الجريمة غريبة من جرائم الفكر، ويجب ان نتأنى بها من عقوبات الحريات وهو غريبة من جرائم التفكير السياسي وان كنا نرفضه.

معصومة المبارك: مع كل التقدير الذي تفضل به المليفي وهي جريمة فكر مرتبطة بفعل، نتمنى اعادة النظر.

يعقوب الصانع: هذه جريمة امن دولة لان نية الشخص تتجه لحرق العلم ليس من جرائم الفكر وانما هي سيادة الوطن ورئيس الدولة ولا يمكن ان نفرط ولو فتحنا الباب سيكون لدينا الكثير من الأفكار الكثيرة المنحرفة.

علي العمير: من أي جرائم امن الدولة سيعاقب بجرائم أشد.

وزير الدولة محمد العبدالله: نحن متفقون على اعادة القانون الى اللجنة المختصة وحتى تنهي تقريرها ونصوت على المداولة الثانية قبل الميزانيات.

عدنان عبدالصمد: كل ما طرح في الجلسة من نقاش يحال كل القانون بتعديلاته كافة.

وانتقل المجلس الى تقرير لجنة الداخلية والدفاع بشان جوازات السفر.

الوزيرة رولا دشتي: نطلب إعادة التقرير الى لجنة الداخلية والدفاع.

الرئيس: من يوافق على السحب يرفع يده.

عبدالله التميمي: دعونا نوضح لكم نحن قانون الجيش رجعناه اما جوازات السفر فوضع.. دينار على الجواز المفقود، مو صحيح تدفع المبالغ واحد تلف جوازه يدفع 30 دينارا.

الرئيس: لدي طلب بسحب تقرير.

المقرر عبدالله التميمي: جذي نقمت من التقرير.

التصويت 22 من 35 ويعاد التقرير الى اللجنة.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية بتعديل قانون الأحداث.

المقرر يعقوب الصانع: منذ فترة مر على هذا القانون وهو منذ 2010 ونيابة الاحداث تطالب بالتعديلات وسيكون مداولة اولى فقط.

بدر البذالي: بالتعديلات على قانون الاحداث مرفوضة كيف نحاسبه وهو قاصر اذا نسمح له بمزاولة اموره عند سن 16 عاما.

يعقوب الصانع: نتمنى ذكر المادة تحديداً، ما يخص الـ15 عاماً نحن عشنا هذه الاجواء كمحامين.

بدر البذالي: حجز الحديث اسبوعين، وكيل النيابة للبالغ يومين والحبس الاحتياطي عشرة ايام امر مرفوض ويتعارض مع قانون الجزاء.

يعقوب الصانع: القانون قديم نفسه، وانت تتكلم عن قانون معمول به الآن.

خالد الشليمي: لا يوجد درجات تقاضي، والدستور يكفل له ذلك.

يعقوب الصانع: المادة 6 لم تتغير من المشروع القديم واي تعديل على القانون يصب في مصلحة الأحداث.

علي العمير: الإعتداد بما هو قديم ليس طيباً ان كانت هناك مثالب موجودة اصلاً فمن الحري تعديلها.

بدر البذالي: اللجنة التشريعة عليها تحديث القانون وليس اعادتنا الى الوضع الحجري.

عدنان عبدالصمد: اذا كان هناك تعديلات فمن الخطأ ان نصوت على المداولة الاولى، والمداولة الثانية للنسيان.

علي العمير: التصويت على المداولة الأولى يبقيه على جدول الاعمال حتى ولو تعرض المجلس الى امر ما، ويبقى على جدول الاعمال حتى للمجلس المقبل.

الرئيس: التصويت على المداولة الاولى بعد موافقة اغلبية الحضور على ذلك:

الحضور: 37
موافقة: 30
عدم موافقة: 3
امتناع: 3.

يعقوب الصانع: اوجه الدعوة الى وزارة العدل والشؤون لحضور اجتماع الأحد.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية بتعديل قانون الاموال الشخصية رقم 1984/51.

يعقوب الصانع: نطلب سحب التقرير.

موافقة.

الرئيس: كل عام وانتم بخير ارجو الحضور باكرا الثلاثاء المقبل لإنجاز قوانين الميزانيات وتحقيق الرقم القياسي في الإنجاز.

التصويت على 5 اتفاقيات للجنة الشؤون الخارجية

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري	√		
2	الشيخ أحمد الحمود			
3	الشيخ أحمد خالد	√		
4	أحمد المليفي	√		
5	أنس الصالح	√		
6	بدر البذالي	√		
7	سمو الشيخ جابر المبارك			
8	حسين القلاف	√		
9	حماد الدوسري			
10	حمد الهرشاني			
11	خالد الشطي	√		
12	خالد الشليمي	√		
13	خالد العدوة	√		
14	خلف دميثير	√		
15	خليل الصالح	√		
16	خليل عبدالله علي عبدالله	√		
17	ذكرى الرشيدي			
18	رولا دشتي	√		
19	سالم الأذينة			
20	سعد الخنفور			
21	سعد البوص			
22	سعدون حماد	√		
23	سعود الحريجي			
24	الشيخ سلمان حمود			
25	شريدة المعوشرجي			
26	صالح عاشور	√		
27	الشيخ صباح الخالد	√		
28	صفاء الهاشم	√		
29	صلاح العتيقي	√		
30	طاهر الفيلكاوي	√		
31	عادل الخرافي	√		
32	عبدالرحمن الجيران	√		
33	عبدالحميد دشتي			
34	عبدالعزيز الإبراهيم	√		
35	عبدالله التميمي			
36	عبدالله معيوف	√		
37	عدنان المطوع	√		
38	عدنان عبدالصمد	√		
39	عسكر العنزي	√		
40	عصام الدبوس	√		
41	علي العمير			
42	علي الراشد	√		
43	فيصل الدويسان	√		
44	فيصل الكندري			
45	كامل العوضي	√		
46	مبارك العرف	√		
47	مبارك الخرينج	√		
48	مبارك النجادة			
49	محمد الهيفي			
50	الشيخ محمد العبدالله	√		
51	محمد الجبري			
52	محمد الرشيدي			
53	مشاري الحسيني	√		
54	مصطفى الشمالي	√		
55	معصومة المبارك	√		
56	ناصر الشمري			
57	ناصر المري			
58	نايف الحجرف	√		
59	نبيل الفضل	√		
60	نواف الفزيع	√		
61	هاني محمد شمس	√		
62	هشام البغلي	√		
63	يعقوب الصانع	√		
64	يوسف الزلزلة	√		

حضور	موافق	غير موافق	ممتنع
(38)	(38)	(00)	(00)

سنقبل بالأمر أيا كان «وماكو إلا الخير»

الراشد: ترقب حكم المحكمة الدستورية لا يعني «صك أبوابنا والقعدة بدون شغل»

علي الراشد

جدد رئيس مجلس الامة علي الراشد تفاؤله باستمرار مجلس الامة واكمال دورته مؤكدا ان ترقب حكم المحكمة الدستورية الاحد المقبل لا يعني ان «نصك ابوابنا ونقعد بدون شغل».

وأضاف في دردشة مع الصحافيين عقب الجلسة: «اننا سنتقبل حكم المحكمة الدستورية أيا كان وماكو إلا الخير وانا متفائل والأمور ان شاء الله طيبة».

ورداً على سؤال حول ما قصده بعبارة «كل عام وأنتم بخير» والتي اختتم بها الجلسة قال: «كل ما اعنيه اننا انهينا جدول الأعمال العادي واننا سننتقل بدءاً من الجلسة المقبلة الى مناقشة الميزانيات، ولذلك وجهت هذه العبارة لزملائي لأشكرهم على ما حققوه من إنجازات قياسية، وعن احتمال مد دور الانعقاد الجاري، ذكر الراشد ان هذا خيار وارد لكنه مرتبط بتوقيت اقرار الميزانيات، اذ لا يجوز فض دور الانعقاد قبل التصويت عليها، ورداً على سؤال أكد الراشد انه اصدر بياناً باسمه وبالإنابة عن مجلس الامة تضمن استنكار الدعوات والسلوكيات الدخيلة على مجتمعنا، ويشدد على الحفاظ على الوحدة الوطنية.